تراثنا

نشرة فصلية تصدرها

مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

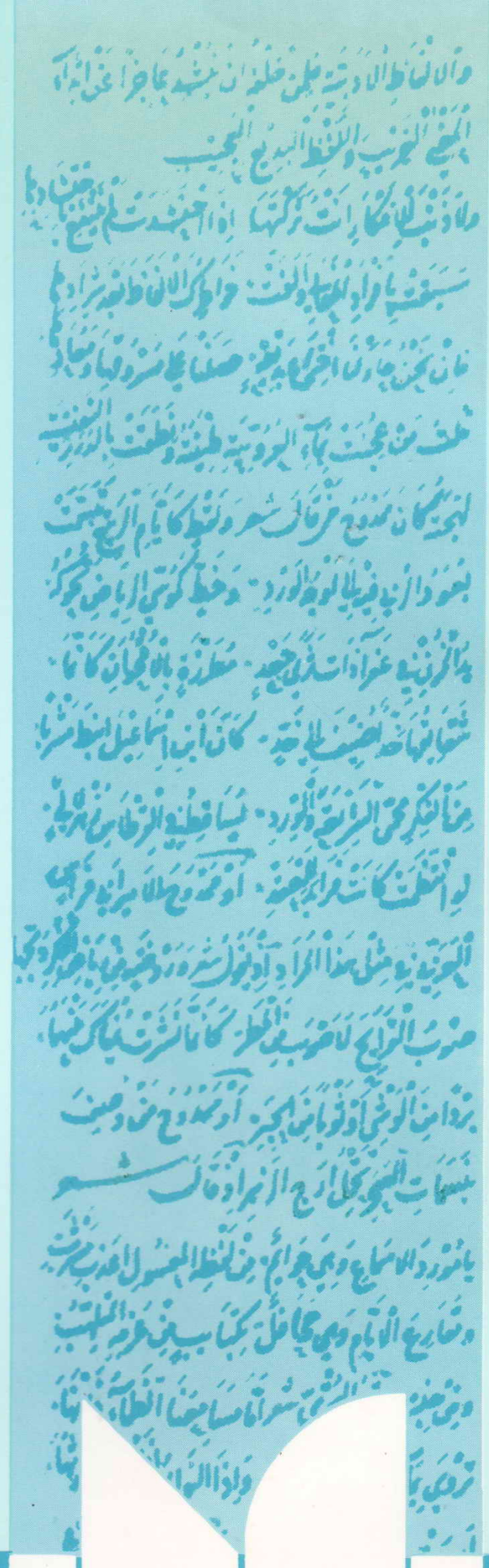

العدد الأول [١٨] السنة الخامسة/ محرّم الحرام ١٤١٠هـ.

تراثنا

نشرة فصلية تصدرها مؤسسة آل البيت ـ عليهم السلام ـ لإحياء التراث

- الإسهام في النشرة باب مفتوح لجميع العلماء والمحقّقين والمهتمّين بشؤون تراث أهل البيت عليهم السلام.
- الآراء المنشورة لا تعبّر عن رأي النشرة بالضرورة.
- ترتيب المواضيع يخضع لاعتبارات فنّية، وليس لأيّ اعتبار آخر.
- النشرة غير ملزمة بنشر كل ما يصل إليها.

المراسلات :

تعنون باسم: **هيئة التحرير**

بيروت ـ بئرالعبد ـ مقابل البنك اللبناني / الفرنسي

ص. ب. ٢٤/٣٤ ـ تلكس ٤٠٥١٢ ـ ت: ٨٢٠٨٤٣

تراثنا

العدد الأول [١٨] السنة الخامسة/ محرّم ـ ربيع الأول ـ ربيع الثاني ١٤١٠هـ.

الإعداد والنشر: مؤسسة آل البيت ـ عليهم السلام ـ لإحياء التراث.

الكمّية: ١٠٠٠ نسخة.

قيمة الإشتراك السنوي في نشرة تراثنا ١٥ دولاراً داخل لبنان ، و٢٥ دولاراً في البلاد العربية وأوروبا وآسيا وأفريقيا والأمريكيتين واستراليا . بضمنها أجور البريد المضمون .

تحقيق النصوص

بين صعوبة المهمة وخطورة الهفوات

(٣)

السيّد محمد رضا الحسيني

كتاب فيه

طبقات الأسماء المفردة

من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث

تأليف: أبي بكر، أحمد بن هارون بن روح، البرديجي (ت ٣٠١ هـ).

حقّقته وقدّمت له: سكينة الشهابي.

دار طلاس / دمشق ١٩٨٧م ـ الطبعة الأُولى.

تمهيد:

يعدّ الكتاب من عيون التراث، وخاصة في علم رجال الحديث، وبالنسبة إلى ما يخصّه من الغرض ، فهو أقدم ما عثر عليه حتى الآن، وهو يختصّ بسرد الأسماء المنفردة، الواردة في أسانيد وقف عليها المؤلف، فعدّدها بخصوصيّاتها السَنَدية، مضبوطةً، محفوظةً في طبقة أصحابها.

ولا ريب أنّ مثل ذلك يدلّ على خبرة فائقة في مجال الحديث، ودقّة في ضبطه وحفظه، كما أنّه يؤثّر أثراً كبيراً في المحافظة عليه واستمرار ضبطه.

وعمل المحقِّقة يدلّ على خبرة واسعة في التحقيق ، وجهد مشكور

في العمل بما يجعل هذه الطبعة جديرة بالاهتمام.

وقد لاحظتُ في تحقيق الكتاب، بعض ما لزم التذكير به، سعياً في تلافيه، وإسهاماً في دعمه ليأخذَ ما يليق به من محلٍّ رفيع بين الأعمال الجيّدة، بعون الله.

وملاحظاتنا تنقسم إلى:

١ـ ملاحظات في مقدّمة التحقيق.

٢ـ ملاحظات في منهج المؤلف وعمله.

٣ـ ملاحظات في المتن.

أولاً ـ ملاحظات في مقدّمة التحقيق:

أ ـ عَرّفت المحقّقةُ بمدينة «بَرْديج» التي نُسب إليها المؤلف في هامش ص ٧، ولم تعرّف بنسبته الأُخرى «البَرذعيّ»، ثم أرجعت إلى ص ١٢٢، وفي هامش ص ١٢٢ عرّفت بالمدينتين «بَرْديج وبَرذعة».

وفي كلّ ذلك تكرار وتشويش، لا يخفى على مثل المحقّقة.

والأنسب: أن تعرّف بالمدينتين في أول مورد تُذكر فيه النسبتان، ثم ترجع إليه كلّما اقتضت الحاجة.

ب ـ في ص ٩ الهامش ٦ عدّدت أسماء شيوخ المؤلف، ولم تذكر «الحسينَ بن الحكم بن مسلم، أبا عبد الله، الحبري، الكوفي، الوشّاء، المتوفى ٢٨٦».

فقد روى عنه البَرديجيّ، كما عدَدْناه في تلامذته في مقدّمة «تفسير الحبري» الذي حقّقناه، ص ٥٨، برقم ٨، ولاحظ ص ١٨٥. وتخريج الحديث ٦٠، ص ٣١٢[1].

وقد نقلنا ذلك عن كتاب «خصائص الوحي المبين في ما نزل في أمير المؤمنين عليه السلام» للحافظ يحيى بن الحسن، ابن البطريق الحلّي (ت ٦٠٠)[2] عن

(١) تفسير الحبري، جمعه أبو عبد الله الحبري الكوفي، حقّقه السيّد محمد رضا الحسيني، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ـ بيروت ١٤٠٨.

(٢) طبع بمطبعة وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، بالجمهورية الإسلامية في إيران ـ طهران ١٤٠٦ هـ.

الحافظ أبي نُعَيْم الأصفهاني،أحمد بن عبد الله (ت ٤٣٠) في كتابه «مانزلَ من القرآن في أمير المؤمنين عليه السلام» وهو مفقود، لكنّ الحافظ ابن البطريق الحلّي روى عنه نيّفاً وسبعين حديثاً.

كما لم تذكر في تلامذته «الحسين بن أبي صالح» الذي روى عنه ذلك الحديث، فراجع ذلك المصدر أيضاً.

ج ـ إنّ المحقّقة قصّرت في التعريف بالمؤلف،فلم تتتبّع موارد ذكره كي تقف على ما اختصّ به في علم الحديث.

فإنّ الرجل من كبار الحفّاظ، كما ظهر من ترجمته، وله آراء مطروحة في علوم الحديث، يظهر من عرض العلماء لها أنّ الرجل كان ممّن يُهتمّ بآرائه.

١ـ فله رأي في الحديث «المؤنّن» المحتوي على قول الراوي: «أنّ فلاناً قال»: أنّه محمول على الانقطاع حتى يتبيّن السماعُ[٣].

٢ـ ولـه رأي في تعريف «المُنْكَر» من الحديث: أنّه الحديث الذي ينفرد به الرجل، ولا يُعْرف متنه من غير روايته، لا من الوجه الذي رواه منه، ولا من وجهٍ آخر[٤].

هذا ما عثرنا عليه في المصادر المتوفّرة من دون عناء أو بذل جهد، ولكن من المتيقّن أنّ التتبّع الأوفر، وبذل شيء من الجهد الأكثر يوصلنا إلى مزيد ممّا له أثر أكبر في التعريف بشخصية المؤلف المرموقة في العلم.. كما يشير إلى ذلك كتابه الذي ذكرته المحقّقة باسم «معرفة المتّصل من الحديث، والمرسل والمقطوع، وبيان الطريق الصحيحة» لاحظ الكتاب ص ١١.

ثانياً: ملاحظات في منهج المؤلف وعمله:

لا ريب في أنّ من أهمّ واجبات المحقّق معرفة الكتاب الذي يقوم بتحقيقه،

---

(٣) علوم الحديث ـ لابن الصلاح ـ: ٨٠، وتدريب الراوي: ١٣٤، وعلوم الحديث ـ لصبحي ـ: ٢١٤.

(٤) علوم الحديث ـ لابن الصلاح ـ: ٦٢ و٦٣، وتدريب الراوي: ١٥١، وعلوم الحديث ـ لصبحي ـ: ٢٣٦ عن توضيح الأفكار ٣٣٨/١ للأمير الصنعاني، تحقيق محمد محيي الدين، طبع القاهرة ١٣٦٦.

والإحاطة التامّة بمنهج الكتاب، وأسلوب مؤلّفه الذي عرض به موضوع الكتاب، فإنّ تأثير ذلك على المحقّق واضح، لأنّه يؤدّي إلى فهمه للنصّ بكلّ وضوح، فيمكنه تحقيق الكتاب وضبط نصوصه وحلّ مشاكلها العالقة، كما يَسهُل له التفاعل مع الكتاب تفاعلاً أفضل من مجرّد المطالعة والقراءة! أو الاستنساخ والمراجعة!والمحقِّقة واجهت كتابها ومؤلّفه بقساوة ملحوظة، وبما أنّي وقفت ـ حسب خبرتي في علم الرجال، ومناهج كتبه، وأساليب مؤلّفيها ـ على منهج البرديجي مؤلف «طبقات الأسماء المفردة» لزم ذكر ذلك حتى نخفّف شدّة ما قالته في منهج المؤلف.

فقد أكّدت على نقص عمل المؤلف، بعبارات شتّى:

١ـ فتقول: إنّ كتابنا هذا ـ على ما فيه من تشعُّثٍ في عرض الأسماء، وبُعْد عن الاستقصاء ...[ص ١٣].

٢ـ وتقول: إنّ فكرة الكتاب ـ بالتصميم الذي وضعه لها مؤلّفه ـ كانت رائعة لو التـزم فيه الـدقّة والتحرّي، ولم يفلت من رقابته كثير من الأسماء المفردة حقّاً، والأسماء النظائر لما ذكره في الكتاب.[ص ١٥].

٣ ـ وتقول: وهكذا، فإنّ فرض «الأفراد» الذي وضعه البرديجي، وبنى عليه فكرة كتابه، فرض ضعيف جدّاً، لا يثبت له إلّا العدد القليل، حين ننظر فيما وصل إليه المتأخّرون، وما جمعه أصحاب المتشابه في أسماء الرجال.[ص ١٥].

٤ ـ وتقول: وإذا كانت الدقّة تنقص البرديجي، في أسمائه المفردة، فشيء آخر ينقصه، وهو الاستقصاء...[ص ١٦].

٥ ـ وتقول: وما أكثر الأفراد من الصحابة والتابعين وغيرهم ممّن أفلتوا من قبضته، ولم يزنهم في ميزانه، ففرّ منه الأفراد، وخالطه كثير من غير الأفراد.[ص ١٦].

٦ ـ وبعد أن ذكرت أمثلة ممّا فرضته تخلّفاً من المؤلف، قالت: أردتُ بذلك أنْ أُؤكّـد أنّ هذا العمل الرائد كان ينقصه الكثير من الدقّة والتقصّي... وهكذا، فإنّ الأسماء المفردة حقّاً في الكتاب قليلة، لأنّ قسمًا كبيراً من هذه الأسماء نجد له أكثر من نظير، وبعضه من الألقاب وليس من الأسماء.[ص ١٨].

٧ ـ وقالت: وأعود إلى القول: لقد كان للبرديجي ـ في كتابه هذا ـ فضل السبق والريادة، ولكنّه لم يتمكّن من الاستقصاء والشمول...[ص ١٩].

٨ ـ ولقد تجاوزت الحدود في قولها: أغْرَبَ ـ حقّاً ـ أن يجعل «بجير بن أبي بجير» من الأسماء المفردة، وقد سمّى ابن ماكولا في مادته «ستّة عشر رجلاً» منهم «ثلاثة» سُمّي كلّ منهم «بجير بن أبي بجير» أولهم صحابيّ شهد بدراً....[ص ١٠٢ هـ ٣].

٩ ـ وهي في الهوامش تكرّر قولها «ليس منفرداً» أو «ليس من الأفراد».

أقول: إذا كان البرديجي «إماماً، حافظاً، حجّة، من حفّاظ الحديث المذكورين بالحفظ» كما نقلت المحقّقة عن العلماء في حقّه [ص ٩].

فإنّ فرض النقص الفاحش في الكتاب الذي تؤكّد عليه المحقّقة، فرضٌ بعيد جدّاً.

وإذا كان قد تصدّى لتأليفه بالفعل، فلا بُدّ أن يكون سالماً عن مثل هذا الطعن والنقص والقصور!

ولم يبقَ كتابه مرجعاً شهيراً لهذا الفنّ إلى قرون بعيدة بعد تأليفه!

وما فائدة الإقدام على نشره وإحيائه إذا لم يكن وافياً بغرضه الذي وضع له؟!

مع أنّ تصدّيه لمثل هذا التأليف، وتأليفه لكتاب «معرفة المتّصل من الحديث...» لدليل واضح على نباهته، وسعة اطّلاعه، فكيف يُتوهّم في حقّه أنّه قصّر في هذا الموضوع، ذلك القُصور الواسع؟! ولذلك، فقد لجأنا إلى التدقيق في النصّ ، فوقفنا على ما يلي:

١ ـ إنّ المؤلّف ـ بما أنّه من كبار المحدّثين وأعيانهم ـ فهو إنّما يتصدّى لذكر الأسماء المنفردة بين خصوص الرواة، الّذين وردتْ أسماؤهم ـ تلك ـ خلال أسانيد الحديث.

والمؤلف يصرّح بهذا تارة: بذكر نصّ الحديث، كما في ص ٩٩ برقم ٣٢٥، وأُخرى بقوله: «في حديث فلان» وهذا وارد في موارد كثيرة، وثالثة: يكتفي بقوله: «عن

فلان» أو «يروي عنه فلان» وهذا الأخير أكثر ما استعمله في الموارد، ونظرة واحدة في صفحات الكتاب تكفي لإثبات ذلك.

وهذا يعني: أنّ الاسم المنفرد، إنّما ورد في تلك الروايات المعيّنة التي أشار إليها المؤلّف وحدّد أطرافها «بالراوي، والمرويّ عنه».

بل، بلغَ المؤلّف من الدقّة في عمله بحيث إنّه قد يُشكّك في الاسم المنفرد على أثر تشكيكه في الطريق التي بها توصّل إلى ذلك الاسم، فيقول: «واختُلِفَ في هذا الحديث» وأمثال ذلك.

وقد يجد الاسم في حديث آخر، مخالفاً لما عنونه أولاً، فيعود إلى ذكر الحديث الثاني، ويشكّك في أحدهما، كما في ص ٧٠ رقم ١٨٦، قال:

ـ لاحق بن حُميد ـ هو أبو مِجْلَز ـ يحدّث عن ابن عبّاس، وابن عمر، بصريّ.

وقد روى إبراهيم بن طهمان، عن منصور، عن لاحق، عن المعرور، ولا يثبت، لأنّ أصحاب منصور لم يذكروا فيه «لاحقاً».

و «لاحق» هذا مجهول، إنْ ثبتْت الروايةُ.

وهذا يكشف ـ بوضوح ـ عن أنّ المؤلّف إنّما عَدّدَ هنا الأسماء التي وردت في روايات ثبتتْ له، أي بلغتْهُ بالطُرق المعتمدة لبلوغ الرواية، وتحمّل الحديث، لا كلّ ما وُجِدَ في الكتب وإنْ لم يثبت له!

ولذا نجده كثيراً ما يقول: «وهو في حديث فلان».

وهذا هو ديدن أصحاب الطبقات، ومن شروط المتصدّين لها، والمؤلّف واحد من قدمائهم.

٢ ـ إنّ الكتاب مَبْنيٌّ على ذكر الأسماء المقيّدة بقيود معيّنة، خاصّةٍ بأصحاب الأسماء، والمراد انفرادها مع تلك القيود.

وأكثر ما استعمل قيد المدينة التي يشتهر فيها اسم الراوي.

مثلاً، قال: [١] المقداد بن الأسود، الكندي، يُعَدّ من أهل المدينة.

وقد يقول: «يعدّ بالمدينة» وأحياناً كثيرة يقول: «بالمدينة» أو «مدنيّ»؛ وهكذا

في سائر المدن.

ومـراده: أنّ الشخص المـذكور بالاسم إنّما يُعَدّ من الأفراد الّذين كانوا بالمدينة، وأنّه ليس في المدينة شخص يشترك معه في هذا الاسم.

فلا يعترض عليه ما لو وجد من يسمّى بـ«المقداد» من أهل البصرة، أو بلد آخر، غير المدينة.

٣ـ إنّ المؤلّف إنّما يذكر الاسم المنفرد، كما جاء في سند الحديث، فلو جاء اسم الراوي وحده، عنونَه كذلك مطلقاً، ولو جاء مع اسم أبيه، ذكره كذلك، فقوله: «عكاشة بن محصن» يعني أنّ هذا المجموع، قد ورد في الحديث، وهو منفرد في تلك الطبقة، ومن أهل المدينة، في السند الفلاني.

وهذا ـ أيضاً ـ يستعمله أهل الطبقات.

٤ ـ إنّ المؤلف قد يعتبر الانفراد بالكنى والألقاب، دون ذكر الأسماء ولا النسبة إلى الآباء، مكتفياً بوضعه في طبقة معيّنة، وذكر الحديث الذي جاء فيه، ونسبته إلى بلد معيّن.

والسبب في ذلك أنّه هكذا جاء ذكر الراوي بلقبه، في الأسانيد التي بلغت المؤلف.

وأحياناً يتصدّى لرفع إبهامها، أو لتوضيحها بقوله: وهو فلان.

وهذا ـ أيضاً ـ من شؤون أصحاب الطبقات، حيث يَعْمدون إلى ذكر الراوي باللفظ الذي ذُكِرَ في السند، وفائدة ذلك ـ بعد المحافظة على الأمانة التامّة في النقل والأداء ـ أنّ ذلك الاسم يبقى مصوناً عن الوهم والخلط والتصحيف والتحريف.

ومن هذه الأُمور نعرف أنّ كلّ ما ذكرتْه المحقّقة في المقدّمة، وفي الهوامش، من الاعتراض على المؤلّف بعدم الدقّة أو عدم الاستقصاء، وأنّ مَنْ ذكر اسمه ليس منفرداً، أو له نظائر، لا وجه له إطلاقاً، وإليك بعض الأمثلة:

١ ـ قال المؤلف: [٥] كَنّاز بن حصن ـ ... ـ بالشام.

علّقت المحقّقة بقولها: ضبطه الأمير... وذكر في بابه «كناز بن صريم... شاعر

جاهلي».[ص ٣٥].

أقول: إنّ المؤلّف يركّز على الاسم «كَنّاز بن حصن» الراوي للحديث وهو من الصحابة.

فأينَ ذلك من «كنّاز بن صريم» الذي لا رواية له، وهو شاعر، وهو جاهلي! حتى يتعقّب به عليه؟!

ومثله ما علّقته على «قريب والد الأصمعي» حيث نقلتُ عن ابن ماكولا أنّه ذكر بعده اثنين، أحدهما: أحد رؤساء الخوارج. [ص ٩٩، رقم ٣٢٣، وانظر: المقدّمة ص ١٥].

فأينَ هذا الخارجي من رجال إسناد الحديث، حتى يكون نقضاً للتفرّد الذي ذكره المؤلّف ؟!

٢ ـ قال المؤلّف: [١١٨] طاوس اليماني: يروي عنه الزهري، وعمرو بن دينار.

وعلّقت المحقّقة بقولها: هو طاوس بن كيسان... وذكره ابن أبي حاتم... وذكر بعده «طاوس بن عتبة».

أقول: إذا ركّز المؤلّف على الاسم الموصوف باليماني، والذي وقع في طبقة التابعين، ويروي عنه من أتباعهم الزهري وعمرو بن دينار، فهو يعني: أنّ الاسم «طاوس اليماني» منفرد في الأسانيد في هذه الطبقةفلا معنى لأن يتعقّبَ عليه بـ«طاوس بن عتبة» المتأخّر طبقةً، وهذا يعني أنّ كُلًّا من الاسمين منفرد في طبقته، كما فعله الرازي في الجرح ٤/٥٠٠ و٥٠١.

٣ ـ قال المؤلّف: [٢١٩] سريع مولى عمرو بن حريث، روى عنه إسماعيل ابن أبي خالد، كوفي.

وعلّقت المحقّقة بقولها: ليس فرداً في بابه ولا في طبقته، أُنظر: الجرح والتعديل ٤/٣٠٧.

أقول: وهل فيمن ذكرهم الرازي في الجرح والتعديل من المسمّيْن بهذا

الاسم من أُضيف إلى «عمرو بن حريث» غير هذا؟!.

ثم إنّ المصنّف يركّز على رواية «إسماعيل» عنه، وهذا يعني أنّه يريد التعريف بسند هذه الرواية.

٤ ـ قال المؤلّف: [٣٣٩] بجير بن أبي بجير: يروي عنه إسماعيل بن أُميّة، طائفي.

وعلّقت المحقّقة بقولها: غريب حقّاً أن يجعل «بجير بن أبي بجير» من الأسماء المفردة، وقد سمّى ابن ماكولا في مادته «ستّة عشر» رجلاً، منهم ثلاثة سُمّي كُلٌّ «بجير بن أبي بجير» أولهم صحابيّ شهد بدراً، وثانيهم المذكور أعلاه وقال: «روى عن عبد الله بن عمرو، روى عنه إسماعيل بن أُميّة» وثالثهم روى عنه الباغنديّ... أُنظر الإكمال ١/١٩١.

أقول: بل، قد أغْربت المحقّقة في تصدّيها لما لم تُحِطْ به خُبْراً، فإذا كان المصنّف بصدد الرواة من الطبقة الرابعة خرج الصحابي الذي هو من الطبقة الأُولى، وخرج الثالث الذي هو من طبقة متأخّرة.

مع أنّ أحداً من أُولئك ولا من غيرهم لم يكن «طائفيّاً»، فانفرد «بجير بن أبي بجير» في هذه الطبقة، بالذي روى عنه «إسماعيل بن أُميّة» وهل ذكر ابن ماكولا غير هذا؟ حتى يكون ما ذكره المؤلّف غريباً!

وأقول: إنّ منشأ كلّ هذه الهفوات أنّ المحقّقة لم تعمد إلى الوصول إلى عمق منهج المؤلّف وغرضه من الكتاب، بالرغم من أنّها حاولت ذلك، وعنونت له في مقدّمتها الطويلة، لكنّها قالت [ص ١٤]:

قسّم المؤلّف كتابه إلى خمس طبقات...

وقد عرض رجاله ضمن الطبقة الواحدة عرضاً مشعّثاً، فليس هناك نظام، أو منهج يمكن أن يهتدي به القارىء... إلى الاسم الذي يبحث عنه.

أقول: هذا إجحاف في حقّ المؤلّف، فإنّ نفس تقسيمه الرجالَ على الطبقات جهدٌ ثمين، ويعتبر منهج عمل كان عليه القدماء مثل ابن سعد قبل المؤلّف، ولو ألغينا

هذه الخصوصية لم تبقَ ميزةً كبيرة لهذا العمل المهمّ!

ثم إنّ الكتـاب يحتوي على (٤٢٥) اسمًا، فلو قسّمنا ذلك على الطبقات الخمس لَما وقع في كل طبقة إلّا بنسبة الُخمس ، ففي الأُولى مثلًا (١٠٥) اسم، وبما أنّ الكتاب موضوع للعلماء الخبيرين بكيفيّة الاستفادة من أمثاله، فلا يصعبُ على واحد منهم أن يضعَ عينه على صفحةٍ أو صفحات، ليجد الاسم المطلوب أمامه، ولا حاجة إلى بذل جهد لتنظيم الأسماء في كلّ طبقة على حروف الهجاء مثلًا، كي يسهل طلبه، وإن كان هذا التنظيم أجود، لكنّه لا يعني أنّ الكتاب ليس له نظام! ولا منهج تأليفٍ محدّد.

وتقول المحقّقة: ولم يكن التفرّد الذي يقصده في الأسماء تفرّداً في الطبقة، ولكنّه عدم وجود النظير في أسماء الصحابة والمحدّثين.

فإذا كنّـا نجد «جرثومة» في أسماء الصحابة، فإنّنا لن نجد «جرثومة» في التابعين، ولا غير التابعين، من طبقات الكتاب، فهو فرد في طبقته، ولا نظير له في غيرها من الطبقات.

ثم علّقت بقـولها: لو كان البرديجي يريد التفرّد في الطبقة لذكر «منكدر القرشي» في أفراد الصحابة، كما ذكر «منكدر بن محمد بن المنكدر» في أتباع التابعين، ولن نرجع ذلك إلى عدم التقصّي، إذ لو كان الأمر كذلك كان لا بُدّ لنا أن نجد بعض الأمثال في الكتاب كلّه.[ص ١٤ متناً وهامشاً].

أقول: كلّا، ليس معنى الانفراد هو عدم وجود النظير في كلّ الطبقات، وإلّا لم يكن معنىً للتقسيم إلى الطبقات أصلًا، وهو منافٍ لعمل المؤلّف المقتضي للعناية بها، ولا بُدّ أنّه قسّم كتابه إلى الطبقات لغرض علميّ هامّ، كما أشرنا وليس الغرض في مثل الكتاب إلّا الانفراد في الطبقة.

أمّا عدم وجود النظير، فليس عليه دليل إيجابي، إلّا عدم وجود مثال له في الكتاب كلّه.

لكن يكفي لمنـع ذلك وجود النظير لأغلب مَنْ ورد اسمه في الكتاب، في

الطبقات الأُخرى، بل في ذات طبقته نفسها ولو في غير الكتاب، لأنّ سعة معرفة المؤلّف بالحديث، حتى عُدّ من حفّاظه المشهورين، يمنع أمثالنا من أن نتّهمه بعدم المعرفة لذلك، أو التقصير في كتابٍ ألّفه.

وأمّا عدم ذكره «منكدر القرشي» في أفراد الصحابة، فلا دلالة فيه على ذلك، فلعلّ المؤلّف لم تثبت له روايته، كما شكّك الرازي في ثبوت صحبته [الجرح والتعديل ج٤ ق ١ ص ٤٠٦ رقم ١٨٦٤].

وإذا فرضنا التزامه بعدم النظير للاسم الذي يذكره،في جميع الطبقات،فلا بُدّ من تقييد عمله بما ذكرنا من القيود والتصرّفات التي قلنا إنّها ديدن أصحاب الطبقات، ولا أقلّ من اشتراط بلوغ الحديث الحاوي لتلك الأسماء إليه وثبوتها له، وحمل تركه للنظائر على عدم بلوغها إليه في الطبقات الأُخرى.

وأمّا زيادات أبي عبد الله بن بكير وتعقيباته على المؤلّف: فهي لا تَتّصف بالقوّة التي عليها كتاب البرديجي، ولعلّ ذلك ناشيء من التسامح الذي رُمِيَ به ابنُ بكير[٥].

وأمّا ما أورده على كتاب البرديجي فهو غير وارد:

فهو أولاً: يعترض عليه بذكر أسماء على ظواهرها، وهي ألقاب ليست بأسامٍ [ص ١٢٣].

وهذا غير وارد، لأنّ مراد البرديجي بالاسم ليس هو ما يُسمّى به الشخصُ مقابل اللقب والكنية، من أقسام العلم، حتى يقال: إنّ ما ذكره لقب وليس باسم.

بل مراده ـ كما هو واضح من تتبّع كتابه ـ مطلق العلم، سواء كان اسمًا أو لقباً أو كنية، فكلّ ما أُطلق على الراوي، وكان منفرداً فهو داخل في شرط كتابه.

وكما ذكرنا قبل، فإنّ أصحاب الطبقات، إنّما عمدوا إلى ذكر الرواة بعَيْن ما أُطلق عليهم في الأسانيد، فجمع المؤلّف المنفردة عن تلك العبارات في كتابه، وإلّا فكلّ

---

(٥) لاحظ ترجمته، وانظر: سؤالات أبي عبد الله بن بكير، للدارقطني، طبع دار عمّار/ الأردن ـ عمّان ١٤٠٨هـ

أحد يعلم أنّ «الأذواء» التي ذكرها في كتابه [ص ٤٤ ـ ٤٥] بالأرقام ٥٤ ـ ٥٨ ليست بأسامٍ!

والغريب أنّ أبا عبد الله بن بكير لم يعترض على البرديجي بهذه «الأذواء»، وهو يعترض بالألقاب فقط؟!

وهو ثانياً: يعترض بأسماء موافقة لبعض ما ذكره المؤلّف من الأسماء، فتصير بذلك مثاني ومثالث وأكثر، وبذلك لا تكون الأسماء التي ذكرها المؤلّف منفردة.

وهذا أيضاً غير وارد، فإنّ المؤلّف إنّما عمد إلى أسانيد الحديث وجمع الأسماء المنفردة من الروايات التي بلغته، والتي ثبتتْ عنده طرقُها.

فلا يناسب الاعتراض عليه بورود مثل الاسم ونظيره، عند غير الرواة، ولا في الروايات التي لم تثبت بها الأسانيد القويمة.

وبعد ما كتبتُ هذا، وجدتُ في كتاب «علوم الحديث» لابن الصلاح، المعروف باسم «مقدّمة ابن الصلاح» ما يلي:

النوع التاسع والأربعون: معرفة المفردات الآحاد من أسماء الصحابة ورواة الحديث والعلماء وألقابهم وكناهم:

هذا نوع مليحٌ عزيز، يوجد في كتب الحفّاظ المصنّفة في الرجال، مجموعاً، ومفرّقاً في أواخر أبوابها، وأُفرد أيضاً بالتصنيف. وكتاب أحمد بن هارون البَرديجي البرذعي المترجم بـ«الأسماء المفردة» من أشهر كتاب في ذلك[٦].

ثم قال ابن الصلاح: ولحقه في كثير منه اعتراض واستدراك من غير واحد من الحفّاظ، منهم أبو عبد الله بن بكير.

وذكر الاعتراض على البرديجي بوجود المثاني والمثالث وأكثر، وقال:

---

(٦) علوم الحديث، لابن الصلاح، تحقيق الدكتور عتر: ٣٢٥، دار الفكر ـ دمشق ١٤٠٤.

وعلى ما فهمناه من شرطه لا يلزمه ما يوجد من ذلك في غير أسماء الصحابة والعلماء ورواة الحديث[٧].

ثم ذكر اعتراض الألقاب المذكورة، وأنّها ليست بأسامٍ، وأجاب:

وليس يرد هذا على ما ترجمت به هذا النوع[٨].

يعني أنّ العنوان الذي ذكره ابن الصلاح للنوع التاسع والأربعين هذا شامل للألقاب أيضاً، وكتاب البرديجي موضوع على هذا الأساس فلا يرد هذا الاعتراض عليه.

أقول: وابن الصلاح وإنْ لم يفصّل الكلام إلّا أنّه ذكر الحقّ من عدم ورود الاعتراضات المذكورة على البرديجي، لكنّه لم يذكر الخصوصيّة المهمّة في عمل البرديجي، وهي تقسيم كتابه إلى «الطبقات»، وقد عرفت أنّ ذلك من محسّنات كتابه، فهو في وقت واحد حدّد طبقات المذكورين، مؤكّداً على انفراد الأسماء.

الملاحظة العامّة:

أولُ ما نلاحظه على محقّقة الكتاب: أنّها لم تحاول أن تدخل إلى موضوع الكتاب الذي حقّقته من الأبواب الميسّرة، المتوفّرة لها، وهي كتب مصطلح الحديث التي تعرّفُ بهذا الفنّ.

ولو كانت تطرق أحد تلك الأبواب، وأقربها إليها كتاب «علوم الحديث» لابن الصلاح، المطبوع على مقربة منها، في دمشق ـ دار الفكر، لوقفتْ على نصّ ابن الصلاح هذا الذي نقلناه، والذي أفاد كثيراً حول منهج الكتاب، تسميته بـ «الأسماء المفردة»، وأنّه أشهر كتاب، في فنّه، أُفرد بالتصنيف.

ولعلمتْ ـ على كلّ حال ـ أنّ ما أوردَتْه على المؤلّف، غير وارد في كثير ولا قليل.

---

(٧) علوم الحديث: ٣٢٦.

(٨) علوم الحديث: نفس الموضع.

وكـان عليها ـ على الأقلّ ـ أنْ تراجعَ مَنْ له خبرة بعلوم الحديث، حتى تسـترشـد إلى الحقّ، ولقـد سبق منّـا القول[٩] بأنّ على المحقّق لكتابٍ ما أن يُلِمّ بموضوعه إلماماً وافياً، حتى لا تفوته أسرار الفنّ، ولا تنطلي عليه تعقيداته.

وقد ذكر ابن الصلاح عن هذا الفنّ ـ ونِعْم ما قال ـ: والحقّ أنّ هذا فنٌّ يصعبُ الحكم فيه، والحاكم فيه على خطر من الخطأ والانتقاض[١٠].

ولقد أقْحَمت المحقّقةُ نفسَها في فنّ لم تَخْبُرْه، فكابدت من صُعوبته ما كانت في غنىً عنه، وتحمّلتْ من خطورة هفواته ما لا يُتَحمّل.

وثاني ما نلاحظه على المحقّقة: أنّها تحمّلت المشاقّ في تتبّع الموارد المختلفة بظنِّ قصور عمل المؤلّف، فكالتْ له تلك العبارات القاسية، من دون ما حقّ!

وكان الأجدر بها أن تسعى في العثور على كلّ واحدٍ واحدٍ من الأسانيد التي أشار إليها المؤلّف، والمحتوية على تلك الأسماء المنفردة، وبالخصوصيّات التي ذكرها المؤلّف، لتخفّف بذلـك المؤونـة على المراجعين، وتدلّ على كثرة موارد المؤلّف وسِعَة مساحة تتبّعه في الكتب الحديثية العزيزة المنال يومذاك!

فتقف هي، وتُـوقِف الجميعَ، على إتقـانه وضبطه وإبداعه! حتى نال تلك الشهـرة إلى زمن متـأخّر، فلم يذكر السيوطي، المتوفى ٩١١، مَن أفرد ذلك الفنّ بالتصنيف غيره[١١].

وبذلك يُعرَف أنّ أمثال ابن ماكولا لم يتمكّنوا من التأثير على أهّمية عمل المؤلّف، إذ أنّهم إنّما عمدوا إلى إيراد أسماء جميع الناس من دون التخصيص بالرواة ورجال الإسناد منهم، وهذا ليس من مهمّة أمثال المؤلّف من المحدّثين، كما أشار إلى ذلك ابن الصلاح في عنوان النوع التاسع والأربعين من علوم الحديث.

---

(٩) في الكلمة الأولى من هذا المقال «تحقيق النصوص . بين صعوبة المهمّة، وخطورة الهفوات» المنشور في مجلّة «تراثنا» العدد ٩، ص ٧ ـ ١١، السنة الثانية ١٤٠٧.

(١٠) علوم الحديث، لابن الصلاح، تحقيق عتر: ٣٢٦.

(١١) تدريب الراوي: ٤٤٥، تحقيق عبد الوهّاب، المكتبة العلمية، المدينة المنوّرة ١٣٧٩.

ثالثاً: ملاحظات في المتن:

لقد وقفنا خلال مطالعتنا للكتاب على الملاحظات التالية:

١ ـ في ص ٣٣ أوردت المحقّقةُ الطريق إلى رواية الكتاب عن مؤلّفه، وترجمت للشخص الأول الذي ورد في الطريق وهو: أبو الفضل ابن ناصر السلامي، ترجمة طويلة، لكنّها أهملت ترجمة سائر رجال الطريق.

الملاحظة: إنّ ترجمة أعلام الكتاب ليس من مهمّات التحقيق، وإذا أراد محقّق كتابٍ أن يترجم للأعلام فهو حسن، لكن لا بُدّ من التزام منهج موحّد في عمله، فكان عليها أن تترجم لجميع الرجال الواقعين في الطريق من دون تفرقة أو تترك تراجمهم جميعاً!

٢ ـ في ص ٥٣ رقم [١٠٢] صنابحي...

قال ابن الصلاح: صنابح... ومن قال فيه «صنابحي» فقد أخطأ. علوم الحديث: ٣٢٧.

ومع أنّ المحقّقة نقلت في الهامش عن بعض المصادر أنّ الاسم هو «صنابح» لكنّها لم تشر إلى أنّ ما ورد في المتن هو خطأ! وأنّ ما ذكره ابن الصلاح صحيح أو لا؟

٣ ـ في ص ٥٥ رقم [١١٤] هَمْدان. بريد كان لعمر..

قال ابن الصلاح: هَمَذان، بريد عمر... ضبطه ابن بكير وغيره بالذال المعجمة، وضبطه بعضُ مَنْ ألّفَ على كتاب البرديجي بالدال المهملة وإسكان الميم. علوم الحديث: ٣٢٨.

أقول: لم تشر المحقّقة إلى اختلاف ضبط الكلمة، مع أنّ الذي يظهر من ابن الصلاح أنّ أصل كتاب البرديجي كان بفتح الميم والمعجمة، لأنّ مَن ألّفَ عليه(!) ضبطه بالمهملة والإسكان، فلاحظ.

٤ ـ في ص ٥٩ رقم [١٣١] قوله: «مديني».

الملاحظة: هكذا جاءت هذه النسبة هنا، وفي موارد كثيرة بعدها، بينما ذُكرت

النسبة إلى المدينة بلفظ «مدني» في موارد أُخر من الكتاب.

ولم تشر المحقّقة إلى هذا الاختلاف في النسبة إلى البلدة الواحدة، مع أنّه مثير للسؤال، وانظر: مختار الصحاح، للرازي، مادّة «مدن» فإنّه قال: النسبة إلى مدينة الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم «مدني» وإلى مدينة المنصور «مديني» للفرق بينهما، فلاحظ.

٥ ـ في ص **١١٣** رقم [**٣٩٥**] مراجم بن العـوّام بن مراجم. يروي عنه إبراهيم بن الحجّاج السامي. بصريّ. وأبوه العوّام بن مراجم. يروي عنه شعبة.

أقـول: الـظاهر أنّ قوله: وأبوه... إلى آخره، عنوان مستقلّ بقرينة قوله: بصري. وهو إنّما يذكر ذلك في نهاية العنوان عادةً.

وبقرينة ذكر الرواية عن الأب، وهو إنّما يذكر الرواية عمّن عنون لهم.

وباعتبار أنّ كلمة «مراجم» المذكورة مع اسم الأب «العوّام بن مراجم» قد وقع فيها تصحيف، فقد صحّف فيه يحيى بن معين فقال: ابن مزاحم بالزاي والحاء، فَرُدّ عليه، كما ذكره ابن الصلاح[١٢] فليس من المستبعد أن يكون المؤلّف عنونه لأجل هذه المشكلة بالذات.

والحديث المذكور خرّجه محقّق «علوم الحديث» عن المسند لأحمد ٧٢/١؛ ومسلم، البرّ ١٨/٨؛ والترمذي، صفة القيامة ٦١٤/٤؛ أُنظر: علوم الحديث: **٢٧٩**.

ومن هنا، يمكن القول بأنّ البرديجي لم يُعَنْوِن في كتابه «طبقات الأسماء المفردة» إلّا للأسماء المعرّضة للتصحيف، في أسانيد معيّنة معروفة، كما في سند هذا الحديث.

ولو أنّ المحقّقة كانت تبذل جهداً للوقوف على تلك الأسانيد، لكانت تزيد من قيمة هذا العمل القيّم. وكانت تقدّم للعلم وأهله خدمةً جُلّى.

ومهـما كانت هذه المـلاحـظات، فإنّ إيرادهـا لم يكن إلّا بغرض الفائدة

---

(١٢) علوم الحديث: **٢٧٩** النوع **٣٥**.

والتعريف بهذا الكتاب الجليل، ولا نظنّها مزرية بعمل المحقّقة المحترمة، التي بذلت جهداً مشكوراً في إحيائه وتقديمه، وأنبأت بذلك عن تطلّعٍ وذوق وهمّة، من أجل التراث العزيز.

والله الموفّق للصواب، وهو المستعان.

الحروف

للرازي

أحمد بن محمد بن المظفّر بن المختار (ت ٦٣١)

حقّقه وقدّم له وعلّق عليه

الدكتور رمضان عبد التوّاب

طبع في سلسلة روائع التراث اللغوي، رقم (٦) بعنوان:

ثلاثة كتب في الحروف

للخليل بن أحمد وابن السكّيت والرازي

الطبعة الأُولى ١٤٠٢ ـ الناشر: مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ودار الرفاعي ـ الرياض.

تمهيد:

طبع هذا الكتاب آخر هذه المجموعة، من ص ١١٥ إلى ١٦١.

وقد جاء على الصفحة الأُولى من المجموعة عبارة «الطبعة الأُولى» كما أنّ المحقّق ذكر في عداد مؤلّفات الرازي ـ مؤلّف هذا الكتاب ـ برقم ٤ ما نصّه: الحروف ـ وهو هذا الكتاب الذي ننشره لأول مرّة ـ.

[ثلاثة كتب، ص ١٢٠].

لكن:

هذا الكتاب ـ نفسه ـ قد طبع قبل ٨ سنوات، في مجلّة معهد المخطوطات

العربية، المجلّد العشرين، في الجزء الأول، الصادر في شهر ربيع الآخر سنة ١٣٩٤هـ، ص ٥١ ـ ١٢٤، بتحقيق الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي.

وقد وقفنا على تلك الطبعة في كلمة سابقة من مقالنا هذا «تحقيق النصوص بين صعوبة المهمّة، وخطورة الهفوات»[١٣].

فمن الغريب ادّعاء الدكتور رمضان عبد التوّاب، أنّ هذا الكتاب ينشر لأول مرّة، مع قرب المدّة بين طبعته هذه سنة ١٤٠٢، مع تلك الطبعة سنة ١٣٩٤ بما يقرب من ٨ سنوات، كما قلنا.

ومع قرب المسافة بين مكان الطبعتين، حيث أنّهما مطبوعان في القاهرة بالذات.

هذا كلّه، مع أنّ من أوّليّات ما يجب على المحقّق أن يبحث قبل إقدامه على العمل في الكتاب، عن نسخه المطبوعة قبل المخطوطة[١٤]!

ومع أنّ تلك الطبعة قد بذل فيها محقّقها الدكتور العبيدي جهداً مشكوراً، وسعى في تعضيدها والتعليق عليها بمادّة غزيرة من علمه، فإنّ الدكتور رمضان هو الآخر قد بذل جهداً واسعاً في العمل في الكتاب، وأبان فيها عن علم واسع وخبرة فائقة، وزوّد في تعاليقه القرّاء بما ينفع، إلّا أنّ هناك فوائد في طبعة العبيدي لم نجد لها أثراً في طبعة رمضان.

وإنْ كان رمضان يبدو أقدر على قراءة النصّ في مواضع، إلّا أنّ العبيدي يبدو أضبط في مواضع أُخر، مع أنّهما ـ كليهما ـ اعتمدا أصلاً واحداً، وهي المصوّرة عن نسخة مكتبة لاله لي في استانبول برقم ٣٧٣٩.

---

(١٣) نشرة «تراثنا» العدد ١٧، ص ١٨٣ ـ ١٨٥.

(١٤) قال الدكتور رمضان عبد التوّاب: «ولا بُدّ من معرفة الطبعات السابقة للكتاب، إن كان قد نشر من قبل..... فإن كان الكتاب قد سبق نشره ... اكتفينا بهذه النشرة. أمّا إذا كان الكتاب لم ينشر من قبل، أو كانت نشرته فاسدة لسبب أو لآخر، استحق عنايتنا به، وقيامنا بنشره».

أُنظر كتاب: «مناهج تحقيق التراث، بين القدامى والمحدثين» ص ٦٥ ـ ٦٦، تأليف: الدكتور رمضان عبد التوّاب، نشر: مكتبة الخانجي ـ القاهرة ١٤٠٦هـ

على أنّ كِلا المحقّقين قد أخفقا في مواضع ثالثة من النصّ.

وبما أنّ طبعة رمضان أحدث صدوراً، ومستقلّة بالنشر، فهي أوفر من تلك، فقد اعتمدناها في عملنا اليوم أساساً للنقد، وأضفنا عليها ما في طبعة العبيدي من فوائد، أو ذِكْر ما فاتها من نكات وشوارد.

في ترجمة المؤلف:

ذكر المحقّقان أنّ المؤلف هو:

أحمد بن محمد بن المظفّر بن المختار الرازي.

والدكتور رمضان لم يحتمل فيه غير ذلك، لكنّه لم يَبْنِ على ما قالوا: إنّ وفاته كانت سنة ٦٣١، بل تجاوز ذلك فقال:

إنّه عاش عدّة سنوات بعد هذا التاريخ... ففرغ من كتابه «ذخيرة الملوك...» في ٦٣٦، وفرغ من كتابه «الحروف» في ٦٣٨، بل ذكر حاجي خليفة: أنّه فرغ من تأليف «مقاماته» سنة ٧٠٠.

[ثلاثة كتب، ص ١١٩].

أقول: هذا الاحتمال الأخير بعيد جدّاً، إذ أنّ تاريخ كتابة كتاب «الحروف» هو ٦٣٨، وقد وُصِفَ المؤلّفُ في بدايتها ـ بنفس القلم الذي كتب به الكتاب ـ بما نصّه:

«الشيخ الإمام، الحبر الهمام، الصدر الكبير... أُستاذ الأئمّة، قدوة الأُمّة... مفتي الفريقين، إمام المذهبين... تغمّده الله بغفرانه، وأسكنه بحبوحة جنانه، بمحمد وآله الطيبين الطاهرين»

[ثلاثة كتب، ص ١٣١].

وتاريخ النسخة كما ذكرنا هو ٦٣٨، فالدعاء له بالغفران والإسكان في الجنان واضح الدلالة على موته في هذا التاريخ على الأقلّ.

مع أنّ عمره في هذا التاريخ لا يقلّ عن الأربعين، خاصّة بملاحظة عبارات التمجيد تلك التي لا تقال عادة في شخص غير كهل، فبقاؤه إلى سنة ٧٠٠ يعني

تجاوزه المائة، فبلوغه هذا العمر، وهو في ذلك المقام الجليل، ينافي عدمَ معروفيّته بهذا الشكل، وشحّة المصادر المعرّفة به!!

أمّا الدكتور العبيدي، فقد بنى على قول الأكثر من أنّه توفّي سنة ٦٣١، لأنّ ذلك هو الموجود في إجازة كتبها لبعض تلامذته[١٥]، مع أنّ الالتزام بذلك لا يتمّ لو صحّ ما نقله رمضان من كونه ألّف كتابه «ذخيرة الملوك...» سنة ٦٣٦.

لكنّ الدكتور العبيدي شكّك في أن يكون الرازي هو الحنفيّ المذهب، واحتمل أن يكونا رجلين، لا رجلاً واحداً، وأنّ الحنفيّ هو الذي ينسب إليه كتاب «مشكلات مختصر القدّوري» في الفقه الحنفي، وأنّه توفّي سنة ٦٤٢، وهو غير مؤلّف «الحروف» العلاّمة اللغوي.

ولذا لم يذكر العبيدي كتاب «مشكلات مختصر القدّوري» في عداد مؤلّفات الرازي، أمّا الدكتور رمضان، فلم يلتفت إلى احتمال تعدّد الشخصين، واعتبرهما واحداً، وأنّه هو: الحنفيّ الفقيه المفسّر المحدّث اللغوي، وذكر كتاب «مشكلات مختصر القدّوري» في عداد مؤلّفات الرازي مؤلّف «الحروف».

وقد يُعذر الإنسان في هذا الصدد، أمام هذه الشحّة في المصادر المعرِّفة بالرازي، كغيره من المغمورين، لكنْ لي ملاحظات لا بأس بذكرها لعلّها تسهم في فتح الطريق إلى شيء:

١ ـ إنّ أكثر الكتب المنسوبة إلى المؤلّف موجودة، فالفحص فيها مفيد ـ لا محالة ـ للتعريف بشخصيّته.

مثلاً: قوله في كتاب «الحروف» ص ١٤٩:

وَمَنْ كان جَهْمِيّاً فَزِدْ بعدها ائه ... إذا شِئتَ نوناً ثم منه تَجَهَّمِ
فلا خَيْرَ في جَهْم بن صفوان عندنا ... وجَهْمٌ سيُصلى النارَ نارَ جهنّمِ

يعطينا ضوءاً عن اعتقاده.

---

(١٥) أورد الزركلي في الأعلام ٢١٨/١ صورة إجازة أُخرى له مؤرّخة في سنة ٤٣٠هـ ، فلاحظ.

٢ ـ العبارة الموجودة في صدر كتاب «الحروف» هذا الذي نحن بصدده، وقد نقلناها آنفاً، تحتوي على قوله: «مفتي الفريقين، إمام المذهبين».

فما هو المراد بالفريقين؟

وما هما المذهبان اللذان يفتي الرجل بهما؟

٣ ـ تأليفه لبعض الكتب المعبّرة عن ولاءٍ وميل واهتمام بأهل البيت عليهم السلام.

مثل كتاب «بذل الحبا في فضل آل العبا»[١٦].

وكتاب «ما نزل من القرآن في أمير المؤمنين علي عليه السلام»[١٧].

واحتواء كتبه على عبارة «وصلّى الله على محمد وآله أجمعين» و «محمد وآله الطيّبين الطاهرين» فلاحظ، فلعلّ هذا يرشد إلى مذهبه!

وقد ذكر المحقّقان قائمة بأسماء مؤلّفات الرازي، إلّا أنّ الدكتور رمضان عدّد له ١٤ كتاباً بما فيها «مشكلات مختصر القدّوري» برقم ٥.

والحقّ أنّ الدكتور رمضان قد أجاد الحديث عن هذه المؤلّفات، وجهد في التعريف بها وبأمكنة وجودها، إلّا أنّه لم يذكر في عدادها كتاب «أذكار القرآن» الذي أورده الدكتور العبيدي نقلاً عن البغدادي في «إيضاح المكنون»!

ومهما يكن ،فإنّا قارنّا بين الطبعتين، ووقفنا على الملاحظات التالية:

١ ـ ص ١٣٣، س ١٥: وجميعها كلها .

كذا في مطبوعة رمضان، وهو ظاهر المصوّرة ـ التي طُبعت صورة صفحتها الأُولى في ص ١٢٧ ـ لكنّ الذي في طبعة العبيدي: «**وجمعها كلها**».

وهذا هو الصواب معنىً، لكنّ الدكتور العبيدي لم يذكر أصل الموجود في

---

(١٦) أُنظر مقال: أهل البيت عليهم السلام في المكتبة العربية، رقم ٨١، المنشور في نشرة «تراثنا» العدد الثاني ١٤٠٦هـ

(١٧) من هذا الكتاب نسخة في مكتبة لاله لي بإستانبول، في مجموعة برقم ٣٧٣٩، وقد استنسخ السيّد الطباطبائي دام فضله منها نسخة بيده.

المصوّرة!

٢ ـ التعليق على الفصل [٢] ص ١٣٤

اعترض المحقّقان ـ كلاهما ـ على الحصر الذي جاء في هذا الفصل، وذكرا أنّ ما ذكره المؤلف ناقص ، لكنّ الدكتور رمضان اعتمد في مدّعاه على كتاب سيبويه، أمّا الدكتور العبيدي فاعتمد على لسان العرب.

وكُلٌّ من المرجعين لا يغني عن الآخر!

٣ ـ ص ١٣٥ س ٥: ألف المنقلبة.

كذا في الطبعتين، وكذلك المصوّرة.

لكنّ ذلك خطأٌ، حيث إنّ كلمة المنقلبة صفة للألف، والصواب «الألف المنقلبة»، ولم يشر المحقّقان إلى ذلك.

٤ ـ ص ١٣٦ س ٨: والجاء.

هذا غلط مطبعي، صوابه «والحاء» كما في مطبوعة العبيدي.

٥ ـ ص ١٣٧ س ٦: وقد يكون زائداً.

في طبعة العبيدي: «وقد يكون ذا بذا» فلاحظ.

٦ ـ ص ١٣٧ س ٩: الواو تبدّل من الهمز، والألف، ومن الياء.

في مطبوعة العبيدي: «الواو تبدّل من الهمزة، والألف، ومن التاء».

وقد مثّل العبيدي للأول بوشاح وأشاح، وأَرْجع إلى كتاب «القلب» لابن السكّيت، ص ٥٦.

ومثّل للثاني بوجل وأجل.

ومثّل للثالث بالتكلان، وأصله: الوكلان، وتقوى وأصله: وقوى، وأرجع إلى كتاب «القلب» ص ٦٢.

أمّا في طبعة رمضان، فلم يمثّل لقلب الواو من الياء!

٧ ـ ص ١٣٧ س ١١: الياء تبدّل من الألف، ومن الواو، ومن الهاء.

في مطبوعة العبيدي: «الياء تبدّل من الألف، ومن الواو، ومن التاء».

وعلّق بقوله: المسموع في هذا: جاء ساتّاً وساتياً.

وأرجع إلى كتاب «القلب» ص ٥٩.

٨ ـ ص ١٣٨ س ٢: تعلّمت باجاداً... فقوله: باجاداً.

في طبعة العبيدي: «تعلّمت باجادٍ... فقوله: باجادٍ».

والمفروض على المحقّقين أن يستوعبا الحديث عن هذه الكلمة «أبجد» مفرداً وجمعاً، حتّى يغنيا المراجعين عن مزيد تتبّع، ويستخلصا الحقّ من بين المحتملات الكثيرة التي ذكر المصنّف بعضها.

٩ ـ ص ١٣٨ س ٧: عمرو بن جلهاء.

علّق عليه الدكتور رمضان بقوله: في المخطوطة «جاها» وهو تصحيف.

أقول: وطبعها الدكتور العبيدي كما في المخطوطة، لكنّ رمضان لم يذكر وجه التصحيف.

١٠ ـ ص ١٣٨ س ٨: ياقوم... إلى آخره.

هذا هو الشعر الذي طبع في مطبوعة العبيدي نثراً، وقد نبّهنا على ذلك في الكلمة السابقة .

وقد تنبَّه الدكتور رمضان إلى كونه شعراً، فنضّده كذلك، ونِعْم ما صنع، لكنّه:

١ ـ في البيت الثاني، الشطر الأول: غَبْيَةً

وفي مطبوعة العبيدي: عينُه.

٢ ـ وفي البيت الثالث، الشطر الثاني: إلّا الرقيم يمشّى بين أنجاد.

وفي مطبوعة العبيدي: إلّا الرقيم يمشي بين أبجاد.

وقال رمضان: في المخطوطة: «أبجاد» تصحيف.

وهنا أيضاً لم يذكر وجه التصحيف، ولم يفسّر معنى الأنجاد!!

والظاهر أنّ الصواب: «أبجاد» وأنّ المؤلّف لأجل هذه الكلمة استشهد بهذه الأبيات، ولو كانت «أنجاد» فما وجه ذكر المؤلّف لهذه الأبيات هنا؟!.

ثم إنّ المؤلف بعد إيراده للشعر فسّر مفردات منه، ومنها «أبجاد» فقال:

و «أبو جاد»إلى آخره...أسماء ملوك مدين، وكان ملكهم ـ يوم الظلّة في زمان شعيب ـ كلمن...

فترى أنّ المؤلّف فسر «أبجاد» بما يرتبط بمعنى هذه الأبيات، وقد طبع الدكتور رمضان ذلك، ولم يتنبّه إلى وجهه!!

لكنّ تفسير المؤلّف للرقيم بالكلب لا يناسب «أبجاد»فلاحظ!

أمّا نحن فنعتقد أنّ الصواب: أبجاد، وأنّ المراد بها كلمة «أبجد» وأخواتها.

كما أنّ معنى الرقيم هنا هو اللوح الذي كتب فيه أسماء الملوك أُولئك.

وكلمة «يُمَشّى» مبني للمفعول.

فالبيت هو: إلاّ الرقيم يُمشّى بين أبجاد، ومعناه لم يبق إلاّ اللوح الذي يحرّك بين الحروف فيكتب بذلك أسماءهم وتاريخهم....

والظاهر أنّ هذا المعنى كان يدور في خَلَد الدكتور العبيدي، حتى نقل عن التهذيب، للأزهري ١٤٣/٩ مادّة «رقم» عن الفرّاء: أنّه فسّر الرقيم باللوح.

١١ ـ ص ١٤٠ س ١١: أنطا يوم تهجّد.

في مطبوعة العبيدي: «ان طال يوم تهجد».

وعلّق العبيدي بقوله: وجمعوها «طال يوم انجدته» وعددها اثنتا عشرة، لا كما قال المؤلف.

١٢ ـ ص ١٤١، الفصل [٦] في نظم حروف المعجم كلها على الترتيب والتوالي.

أقول: أورد المصنّف على الترتيب المتداول المعروف بنظام «أبتث» مقابل نظام «أبجد».

وقد علّق الدكتور العبيدي بقوله: هذا الترتيب هو ترتيب النصر بن عاصم الليثي (٨٩هـ) وهو أول ترتيب يشهده العالم الإسلامي بعد ترتيب «أبجد» وقد عمله النصر بوضع كلّ حرف إلى ما يقاربه في الصورة: أ/ب ت ث /ج ح خ/د ذ... إلى آخره.

أقول: هذا ما أغفل الدكتور رمضان ذكره، وهو ضروري، ولذلك نقلناه.

وممّا يناسب المقام ـ وهو أمر قد أغفله المحقّقان معاً ـ أنّ هناك نظاماً ثالثاً لترتيب الحروف العربية، وهو النظام «العيني» الذي ابتدعه الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥).

وفي هذا النظام تُرتّب الحروف حسب مخارجها ابتداء بحروف الحلق، وأوّلها العين، ثم الحاء، ثم الهاء، ثم الخاء، ثم الغين، ثم القاف، ثم الكاف، ثم الجيم، ثم الشين، ثم الضاد، ثم الصاد، ثم السين، ثم الزاي، ثم الطاء، ثم الدال، ثم التاء، ثم الذال، ثم الثاء، ثم الراء، ثم اللام، ثم النون، ثم الفاء، ثم الباء، ثم الميم، ثم الواو، ثم الألف الساكنة.

وقد رتّب على هذا النظام كتابه «العين» في اللغة، وتبعه القالي (ت ٣٥٩) في «البارع» والأزهري (ت ٣٧٠) في «تهذيب اللغة» والصاحب ابن عبّاد (ت ٣٨٥) في «المحيط» وابن سيدة (ت ٤٥٨) في «المحكم».

وهو نظام صعب، فلذلك قد أُهمل، وحلّت محلّه الأنظمة الأُخرى، وأسهلها نظام «أبتث» الذي بنى عليه الزمخشري (ت ٣٥٨) كتابه «أساس البلاغة».

وهو أسهل الأنظمة، وقد استعمله علماء الرجال والفهرسة في سائر العصور.

لكنّ هذا النظام هو الذي نسب إلى نصر بن عاصم الليثي (ت ٨٩هـ) واعتبر من ابتكارات المسلمين، ويُرَتّب هكذا:

أ ـ الهمزة، وهي الألف المتحرّكة ـ ب ت ث، ج ح خ، د ذ، ر ز، س ش ، ص ض ، ط ظ، ع غ، ف ق، ك ل، م، ن، هـ، و، لا ـ ويسمّى: لام ألف، والمقصود الألف الساكنة وحدها، وحيث لا يلفظ بها ابتداءً، زيد عليها اللام ـ، ي.

وهذا الترتيب تداوله أهل المشرق الإسلامي، أمّا أهل المغرب فقد غيّروه على ما يلي:

أ، ب ت ث، ج ح خ، د ذ، ر ز [إلى هنا يتّفق الترتيب مع المشارقة] ط ظ، ك ل، م ن، ص ض ، ع غ، ف ق، س ش ، هـ و ي.

وعلى ذلك كتبهم التراثية في علوم اللغة والرجال وتراجم الأعلام.

١٣ ـ ص ١٤١، الفصل ٦ البيت ٥، الشطر الثاني: ولا ملف...

كذا في الطبعتين، ولم يعلّق عليها الدكتور رمضان بشيء، أمّا الدكتور العبيدي فقد علّق بقوله: يريد «لا» والصحيح أنّ المراد هو «الألف» وحدها، لأنّ الواو والألف والياء هي الحروف الهوائية، أو حروف الجوف، كما سمّاها الخليل، أمّا الألف التي جاءت في أول الأبيات فالمراد بها الهمْزة.

أقول: وما ذكره العبيدي جيّد إلّا أنّه أغفل أنّ «الألف» التي هي حرف جوفّي، بما أنّها ملازمة للسكون، والساكن لا يُبتدأ به في اللغة العربية، فلا يمكن التلفّظ بها وحدها، فلذا يجب وجود حرف متحرّك قبلها، وقد اعتاد المعلّمون في الكتاتيب أن يستعملوا اللام معها فهم يقولون: «لام ألف» ويعنون «لا» ويريدون تعليم الألف الساكنة، وأنّها حرف آخر غير الهمزة التي هي الألف المتحرّكة.

وهكذا تعلّمناه في الدروس الابتدائية عندهم رحمهم الله.

ومن هنا فإنّ اللازم طبعها في الشعر بصورة «لام ألف»، وما جاء في المطبوعتين بصورة «لا مَلِف» غير واضح مطلقاً، وسيجيء من المؤلّف استعماله بصورة «لام ألف» في ص ١٤٢ س ٣ ـ ٢٤.

١٤ ـ ص ١٤٢ س ٣: المتثنية ثديها.

في طبعة العبيدي: المُثنية ثديها.

١٥ ـ ص ١٤٢ س ١٤: في الجواء.

في طبعة العبيدي: في الخواء.

وعلّق بقوله: يقال: خوى البيت يخوي خواء: إذا خلا من ساكن، يريد لا كالبعير في الأرض الفلاة.

لكنّ رمضان كيف يفسّر الكلام؟!

١٦ ـ ص ١٤٣ س ١: ويشقى.

في طبعة العبيدي: ويُسقى.

وهو أنسب للمعنى.

١٧ ـ ص ١٤٣ س ٨: اللام الجديد.

في طبعة العبيدي: اللام الحديد.

١٨ ـ ص ١٤٣ هـ (٢): في الأصل «دلاهما» تحريف!

أقول: ليس من الضروري الاتيان بكلّ ما في الآية الكريمة، بل لا بُدّ أن يُقْتصر على موضع الشاهد منها وهي كلمة «دلّاهما» فلا ضرورة في وجود الفاء حتى يكون عدم ذكرها تحريفاً!

١٩ ـ ص ١٤٤، الفصل [٩] س ٤: ليختر.

في طبعة العبيدي: ليتخذ.

٢٠ ـ ص ١٤٤، السطر الأخير: وهي كافات الشتوة.

لم يورد العبيدي هذه الجملة، بل علّق موضعها بقوله: في الأصل كتب مصحّح النسخة «وهي كافات الشتوة» تصحيحاً لما هو في المتن.

أقول: وإذا كانت في الهامش ، فلماذا أثبتها الدكتور رمضان في المتن من دون إشارة إلى ذلك؟!

٢١ ـ ص ١٤٥ س ٨: وهي رميم.

علّق الدكتور رمضان بقوله: يشير إلى قوله تعالى (سورة يس).

أقول: الأوْلى أنْ يعبّر عن هذا بالاقتباس ، فذلك أوْلى وأحلى، وكذلك علّق في ص ١٤٦ س ١٣ على قوله: هم فيها خالدون.

٢٢ ـ ص ١٤٥ س ١١: شعر ابن سُكّرة.

من الغريب أنّ الدكتور العبيدي أثبت هذه العبارة هكذا: «شعراً بيّنَ سكرَه»[١٨]!

---

(١٨) أُنظر: مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، ص ٣٠٤، تأليف: الدكتور محمود محمد الطناحي، نشر: مكتبة الخانجي ـ القاهرة ١٤٠٥هـ

لكنّ رمضان طبع في البيت الأول الفعل «حَبَسَا» كذا مبنيّاً للمعلوم، لكنّ العبيدي طبعه «حُبسا» مبنيّاً للمجهول.

٢٣ ـ ص ١٤٦ س ١١: فكلهم أجمعوا.

في طبعة العبيدي: فكلهم تَجمعوا.

٢٤ ـ ص ١٤٨ س ١٢: وحِبّى مثل لاملف.

في طبعة العبيدي: وحُبّي مثل لاملف.

وقد مضى كلامنا على «لاملف» وأنّ الصواب «لام ألف».

٢٥ ـ ص ١٥٣ س ٥: عصيكا.

زاد في طبعة العبيدي: أي عصيتا.

٢٦ ـ ص ١٥٤ س ١٨: غرفة، وظلمة.

في طبعة العبيدي: غرفه، وظلمه كذا بالهاء.

والظاهر أنّه الصواب، لأنّ الكلمتين مثالان لإبدال الهاء من التاء.

٢٧ ـ ص ١٥٦ س ١٥: وأمّا الهمزة المحقّقة.

في طبعة العبيدي: وأمّا الهمزة المخفّفة.

٢٨ ـ ص ١٥٧ س ٩: الرخرف.

صوابه: الزخرف.

٢٩ ـ ص ١٥٩ س ١٠: يخرج منها بحذف الصاد.

أقول: الغريب أنّه لم يرد في الكتاب ما يحتوي على مجموع هذه الحروف المقطّعة (وهي أربعة عشر حرفاً) بفرض عدم حذف واحد منها، في جملة تامّة مفيدة.

بل نرى الابتداء بذكر ما يخرج من هذه الحروف، بحذف الصاد! بينما يخرج منها بدون حذف ولا زيادة جملة:

«علي صراط حق نمسكه أو صراط علي حق نمسكه»[١٩]

---

(١٩) تفسير الصافي، للفيض الكاشاني ٩١/١ في تفسير سورة البقرة، آية ١.

فهل أغفله المؤلف، أو طالته يد التحريف!؟

٣٠ ـ ص ١٦١ س ١: سيد الحميري.

كذا في المصوّرة، لكنّ الدكتور العبيدي طبعها (السيّد الحميري) وهو الصواب، لأنّه لقّب به كذلك في ترجمته.

لكنّ رمضان اعتقد بما أثبته هنا، فلذلك كرّره في فهرس القوافي (ص ١٦٩) وفهرس الأعلام (١٧٦) هكذا: سيد الحميري.

٣١ ـ ص ١٦١ س ٤: أَلَقْت النون.

أقول: هذا هو الموجود في الأصل أيضاً، لكنّ العبيدي طبعها: «أَلَفْتُ النون» من دون إشارة إلى الأصل.

وقد اتّضح من مجموع ما ذكرناه، أنّ الكتاب بالرغم من صغره، وبذل جهدين من محقّقين خبيرين عليه، لا يزال تنقصه جوانب، ولا تزال الاحتمالات واردة في بعض كلماته!

ولا ريب أنّ الدكتور رمضان لو كان يقف على عمل الدكتور العبيدي لأمكنه أن يتلافى قدراً أكبر من التعقيدات، ويقدّم نصّاً أضبط وفائدة أكبر.

ونسأل الله التوفيق لخدمة العلم والحقّ.

* * *